



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

## المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

كلمة رئيس مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والوزير

المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

السيد عبد العظيم كروج

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد نجيب ميقاتي رئيس مجلس الوزراء،  
معالي السيد شكيب قرطباوي وزير العدل،  
سعادة السيد روبرت واتكينز، المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة والممثل المقيم  
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،  
سعادة السيد عبد السلام أبو درار، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة  
الفساد، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
الحضور الكريم،

يشرفني في البداية، أن تقدم بشكري الخالص لدولة لبنان الشقيقة على حفاوة الاستقبال والترحيب وكرم الضيافة، وللشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على دعوتها الكريمة للمشاركة في أشغال هذا المؤتمر الرابع، معبرا لكم بصفتي رئيسا للدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن تقديرنا للجهود المبذولة من قبل هذه الشبكة العربية، باعتبارها إطارا إقليميا رائدا في تعزيز المبادرات الفضلى وتقاسم التجارب الناجحة في هذا المجال، مؤكدا لكم دعمنا لكل البرامج والمبادرات المتخذة.

كما أتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الجهود التي لا زال يبذلها لتشجيع وتعزيز آليات وإجراءات مكافحة الفساد.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أؤكد على مدى أهمية موضوع هذا المؤتمر لكونه يشكل موضوعا آنيا واستراتيجيا في ذات الوقت، و في ظرفية استثنائية ومتميزة عالميا وإقليميا،

كما يعكس مدى الاهتمام الذي يوليه كل الفاعلين لموضوع محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة والنزاهة في كل أبعادها.

إن هذا اللقاء الرفيع المستوى يشكل لنا فرصة مواتية لتقاسم الانشغالات والاهتمامات والتجارب التي سوف تقودنا سويا ومختلف الشركاء إلى تحقيق الأهداف التي نتوخا جميعا، أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة مستدامة خاصة في الوقت الراهن الذي يتميز بتحديات خاصة مرتبطة بدعم أسس الديمقراطية، ويتميز كذلك بعدد من الإكراهات والانعكاسات المتصلة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد تصاعد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، نظرا لما أضحى لذلك من آثار مدمرة على المجتمعات والسياسات التنموية، بحيث لم يعد الفساد اليوم، مجرد مشكلة داخلية مرتبطة بالخصوصيات الوطنية فحسب، بل أصبحت له أبعاد عالمية، ساهمت العولمة والثورة المعلوماتية في تعقد أنماطه وأشكاله وتداخله مع عدة جرائم أخرى.

على هذا الأساس، فإن تخليق الحياة العامة وترسيخ قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، أصبح يندرج في صلب الاستراتيجيات التنموية لكثير من الدول، ويشكل انشغالا كبيرا للعديد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، والتي تجمع، على أن الدول و لاسيما النامية منها، مطالبة بإجراء إصلاحات مؤسساتية عميقة تمر عبر ترسيخ النزاهة ومحاربة الفساد كمنطلقات رئيسية لكل سياسة تنموية تروم التغيير والتطوير والحكمة الجيدة.

وفي هذا الإطار، تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2005 ووقعت عليها 140 دولة من أصل 165 دولة طرف، إطارا عاما لتطوير قدرات الدول الأطراف ودعم مجهوداتها في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها،

وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية. وأنتهز هذه المناسبة للتتويه بالدور البارز الذي تقوم بها الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دعمها لجهود الدول العربية ضد الفساد بما يتلاءم مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية واعتمادا على المعايير الإقليمية والدولية ذات الصلة.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**حضرات السيدات والسادة،**

نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على إنشاء مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحقيق عدة أهداف، لعل أهمها تشجيع تنفيذ الاتفاقية واستعراضها. وفي هذا الإطار، انعقدت، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، بالمغرب من 24 إلى 28 أكتوبر 2011 الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة، التي أشرف برئاستها.

و لقد عرفت هذه التظاهرة الدولية الهامة، مشاركة أزيد من 1500 ممثل لـ129 دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى 28 منظمة دولية وإقليمية و 42 منظمة من المجتمع المدني المعتمدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كما تميزت أيضا بإصدار "إعلان مراكش للوقاية من الفساد" الذي سيظل محطة مهمة ومرجعا دوليا وإشعاعا مستمرا لمؤتمر مراكش.

وفي هذا السياق، نجدد عزمنا إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على السهر على تفعيل مضامين هذا الإعلان و كذا القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الدورة، وذلك بمضاعفة الجهود في مجال مكافحة الفساد من خلال:

1- تحفيز الدول التي لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للقيام بذلك، من أجل إقامة تحالف دولي لأصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة،

2- دعم قدرات الدول الأطراف وكل المتدخلين في هذا المجال، وكذا قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

4- مصاحبة مختلف الدول الأطراف على تفعيل برامجها الوطنية في مجال محاربة

الفساد،

4- تكثيف الأنشطة الإقليمية الهادفة إلى التحسيس بضرورة الوقاية من الفساد

ومحاربه والتشجيع على تبادل التجارب والخبرات في هذا المجال.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**حضرات السيدات والسادة،**

إيماننا منا بان واقع الفساد يزداد تعقيدا، وانعكاساته السلبية متعددة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فإنه يتحتم اعتماد طرق جديدة لمواجهة هذه الآفة، مادام أن الشعوب العربية تريد اليوم إجراءات ملموسة وعملية، على الرغم من العديد من البرامج الإصلاحية التي اعتمدت في هذا المجال.

ولذلك، فقد اعتبرت المملكة المغربية محاربة الفساد خيارا حاسما ورهانا استراتيجيا لتكريس مبادئ التدبير الجيد للنشأن العام و ترسيخ الحكامة الجيدة، حيث سبق وأن بُذلت مجهودات كبيرة في السنوات القليلة الماضية لمواجهة هذه الآفة سواء على المستوى المؤسساتي، كإحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية المرتبطة بغسل الأموال، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، أو على المستوى القانوني كمحاربة الاغتناء اللامشروع من خلال مراجعة وإصدار القوانين المتعلقة بالتصريح بالتملكات، وضمان الحماية القانونية للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن أفعال الارششاء.

واستمرارا لهذه الإصلاحات الهيكلية التي ترجمت بوضوح الإرادة السياسية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس والتي توجت بالمراجعة الدستورية الإرادية لسنة 2011، والتي تضمنت عدة إصلاحات هامة لدعم الحكامة الجيدة بما فيها المنظومة الوطنية للنزاهة نذكر منها بالخصوص وضع إطار مؤسساتي جديد للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي تمت دسترتها بموجب دستور فاتح يوليوز 2011، الذي خصص الباب 12 للحكامة الجيدة، حيث نص على استقلالية الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة، وهو ما يعني أن صلاحياتها، لن تكون تحت تأثير أي جهة، مما سيمنحها إمكانيات أكبر للقيام بعملها

بشكل فعال وناجع. كما تم إعداد مشروع قانون متعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ووضع منظومة قانونية تنظم التعيين في المناصب العليا...

وموازاة مع ذلك، نعتقد جازمين بأن المرحلة الراهنة تقتضي التجديد والابتكار في معالجة إشكالية الفساد، تمر عبر تبني استراتيجية وطنية مندمجة لمواجهة هذه الظاهرة، تركز على التطبيق الصارم للقوانين، والوقاية من الفساد، والتحسيس والتربية، وذلك عبر :

▪ تكريس الانتقائية على مستوى البرامج أفقيا وقطاعيا و تفعيلها بإجراءات ملموسة وذات وقع مباشر على المواطن وعلى المقابلة،

▪ اعتماد الشراكة بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص ومختلف فعاليات المجتمع المدني،

▪ إدماج مختلف وسائل الإعلام والاتصال لترسيخ المنظومة الوطنية للنزاهة.

وختاما لا بد أن أشير إلى أن الوقاية من الفساد ومحاربه هي قضيتنا جميعا ولضمان شروط نجاحها، يجب تضافر جميع الجهود، حكومات وبرلمانات وهيئات سياسية ومنظمات دولية وإقليمية ووطنية ومجتمع مدني ومواطنين، لتكريس وإشاعة ثقافة المسؤولية والشفافية في أفق تنمية مستدامة.

وبهذه المناسبة أهني الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد كآلية إقليمية في دعم جهود الدول ضد الفساد على كل الإنجازات والمبادرات التي مكنتها من ضم 40 وزارة وهيئة حكومية وقضائية من 15 بلدا عربيا، ونتمنى لها صادقين النجاح في أنشطتها وتوسيع شبكتها لما فيه الخير لوطننا العربي.

مرة أخرى أجدد الشكر لكم على دعوتكم الكريمة متمنيا لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله

\*\*\*